الابعاد الجيوبولتيكية للهشاشة الاقتصادية في مدينة كربلاء (دراسة في الجغرافية السياسية)

Geopolitical dimensions of economic fragility in the city of Karbala (a study in political geography)

رشاد نعمة محمد
أ.د عبد العباس فضيخ دغبوش
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم الجغرافية - جامعة كربلاء

الملخص

للهشاشة العديد من الوجوه او المظاهر ومن بينها الهشاشة الاقتصادية (هي كل ما ينتج عن سوء التخطيط والتخبط الاقتصادي في المحافظة وتخلف الأنظمة والأدوات والوسائل المستخدمة في مجال القطاع الزراعي والصناعي والفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية او الاهلية والتي تلقي بأثرها على الوضع العام في محافظة كربلاء.

يعد التحضر أبرز أسباب الهشاشة الاقتصادية في مدينة كربلاء الذي يعرف بأنه التحول من حرفة الزراعة الى الحرف والأنشطة التجارية والصناعية والأنشطة الخدمية الأخرى، ونتج عن هذا التحول تطور حجم المدينة وزحفها باتجاه المناطق الريفية او الزراعية لتنقل معها استعمالات الأرض الحضرية ، وينتج عن هذا التحول او التطور عدم التوازن في المستويات الاقتصادية بين الوحدات الإدارية لمحافظة كربلاء، إذ يعد التحضر سبباً مباشراً لمستوى المعيشة المرتفع ، ومن جهة أخرى ان التحضر يساعد على الزيادة الكبيرة في تقسيم العمل وتخصصه في تكنلوجيا العمليات الإنتاجية وهذا المنطوق لا تتصف به الدول النامية ومن ضمنها العراق ومحافظة كربلاء على وجه التحديد، لأن اغلب سكان المدينة هم غير متحضرين فأصبحت ذات طابع ريفي أو تحكمها سلوكيات الريف ومنها ارتفاع نسبة البطالة والفقر وضعف الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، النقل)المقدمة للسكان وسيادة الفساد الإداري والمالي وارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب زيادة الطلب عليها وبالتالي فقدت امنها بكل اشكاله.

الكلمات المفتاحية : الهشاشة الاقتصادية ، الامن الغذائي ، الزراعة ، الصناعة ، التجارة.

Abstract

Fragility has many faces or manifestations, including economic fragility (it is all that results from poor planning and economic confusion in the province and the backwardness of the systems, tools and means used in the field of the agricultural and industrial sector, and financial and administrative corruption in governmental or private institutions, which have an impact on the general situation in the province of Karbala.

Urbanization is the most prominent cause of economic fragility in the city of Karbala, which is defined as the shift from the craft of agriculture to crafts, commercial and industrial activities, and other service activities. The imbalance in the economic levels between the administrative units of Karbala Governorate, as urbanization is a direct cause of the high standard of living, and on the other hand, urbanization helps to greatly increase the division of labor and its specialization in the technology of production processes This utterance is not characteristic of developing countries, including Iraq and Karbala Governorate in particular, because most of the city's population is uncivilized, so it has become rural in nature or is governed by rural behavior, including the high rate of unemployment and poverty, the weakness of

basic services (health, education, transportation) provided to the population and the rule of corruption administrative and financial, and the rise in food prices due to the increase in demand for it, and thus it lost its security in all its forms.

Keywords: economic fragility, food security, agriculture, industry, trade.

المقدمة

للهشاشة العديد من الوجوه او المظاهر ومن بينها الهشاشة الاقتصادية (هي كل ما ينتج عن سوء التخطيط والتخبط الاقتصادي في المحافظة وتخلف الأنظمة والأدوات والوسائل المستخدمة في مجال القطاع الزراعي والصناعي والفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية او الاهلية .والتي تلقي بأثرها على الوضع العام في محافظة كربلاء بضمنها منطقة الدراسة .

ان الكثير من العلماء والمختصين اهتموا بدراسة طبيعة العلاقة بين العوامل الاقتصادية والسلوك الاجرامي ولاسيما تاثير هذه العوامل في دفع بعض الافراد للخروج على اعراف وأنظمة المجتمع ، إذ ان بعض العوامل الاقتصادية مثل البطالة والفقر والتخلف الاقتصادي عوامل مساعدة ومشجعة على انحراف وارتكاب الجرائم ، كما ان ظواهر السلوك المنحرف والعنف والتطرف والارهاب بشكل عام سواء على الصعيد الفردي ام الجماعي يعود الى اسباب اقتصادية واجتماعية وتربوية وربما سياسية اذ ان مثل هذه البيئة المولدة للتطرف والارهاب غالبا ما تكون احزمه الفقر سواء الفكر المادي ام الفقر المعنوي و من الواضح ان احزمة الفقر التي تنتشر حول المدن ومنها مدينة كربلاء غالباً ما تتسم بشيوع ثقافة وسلوكيات منحرفة عن الثقافة العامة للمجتمع الامر الذي يوفر الارضية المناسبة لانتشار صور متعددة من السلوك المنحرف بما في ذلك ظهور بؤر للعنف والتوتر وعدم الاستقرار الذي يشجع مع مرور الوقت على الارهاب ، ولهذا تسعى الكثير من الدول بشكل جاد وباستخدام مختلف الوسائل لاحتواء مشكلة التخلف الاقتصادي ومظاهره المختلفة. ولهذا يمكن القول انه ثمت علاقه تبادليه بين ظروف الحياه القاسية والبائسة ونزعة الانخراط في جماعات تبنى العنف ضد المجتمع او الدولة وتمارسه، وثمة علاقه تبادلية بين البطالة وبين توظيف تلك الكوادر للانخراط في مشروعات ارهابية ، وثمة علاقه بين انعدام فرص التعبير والتغيير السلمي وبين اللجوء الى خنادق السرية التي تخرج منها افكار التدمير والقتل وتفجير المجتمعات .

مشكلة االبحث

تمحورت مشكلة البحث في السؤال الآتي (هل مدينة كربلاء تعاني من الهشاشة الاقتصادية ؟ وماهي العوامل المسببة لهشاشة المدينة من الناحية الاقتصادية؟ وما هو اثر ذلك على الجيوبولتيك العراقي ؟

فرضية البحث

تتمحور فرضية البحث وهي إجابة عن سؤال مشكلة الدراسة (أن مدينة كربلاء ليس مدينة هشة بالمعنى الذي يمكن القول معه ان المدينة لا تملك المقومات التي تمكنها من الاستمرار أو تؤدي الى انهيارها بشكل تام ، وانما المدينة تعاني من الهشاشة لجملة من العوامل أو المسببات ومن ضمنها الأسباب الاقتصادية فضلاً عن الأسباب الأخرى (السياسية والأمنية والاجتماعية) الناتجة من سوء التخطيط والتنظيم. وهذه العوامل مجتمعة ساهمت بشكل واضح وفعال في عدم استقرار المحافظة وقدرتها على تقديم خدماتها لساكنيها او الوافدين اليها . ولهشاشة مدينة كربلاء الاقتصادية اثر واضح على الجيوبولتيك العراقي لأنها أدت الى اضعاف سلطة الدولة وسمحت لدول إقليمية بالتدخل في الشؤون الداخلية للمدينة بشكل خاص ومحافظة كربلاء بشكل عام .

هدف البحث

يهدف البحث إلى التعريف على ماهية الهشاشة الاقتصادية ؟ فضلاً عن تسليط الضوء على المعرقلات التي تقف حائلاً امام مدينة كربلاء من اجل النهوض اقتصادياً، في محاولة تقديم محتوى يمكن الرجوع اليه في حالة قرر أصحاب الشأن في المحافظة بشكل عام ومدينة كربلاء بشكل خاص القيام بإصلاح الوضع الهش في منطقة الدراسة.

مبررات البحث

تعاني المدن الهشة اقتصادياً من أزمات مختلفة تعصف باستقرارها وتحد من تطورها وتصبح عاجزة عن سد احتياجات ساكنيها ، مما يدفعنا بالبحث إلى الأسباب التي انتجت الهشاشة الاقتصادية للمدن ومعرفة جوانب الخلل لكي تكون هذه الدراسة منطلقاً من أجل وضع حلول تدعم المدن الهشة للنهوض من واقعها المتدهور والوصول بها إلى مصاف المدن المرنة .

منهجية البحث

بالاستناد إلى إشكالية البحث وفرضيته التي يرغب الباحث بالبرهنة عليها لذلك فإن البحث سيعتمد على المنهج الوظيفي والمنهج التحليلي في الجغرافية السياسية اساساً لغرض تحليل المعطيات رغبةً في التوصل إلى حلول مقبولة مبنية على رؤى وتوجهات جيوبولتيكية متكاملة.

حدود منطقة الدراسة

تمثلت الحدود المكانية لمنطقة الدراسة بحدود التصميم الأساس لمدينة كربلاء لعام (٢٠٢١) والمتمثلة فلكياً بدوائر عرض (٣٢ ٣٣ ْ- ٣٧ ٣٢ ْ) شمالاً، وخطوط طول (١٢ ٤٤ ْ – ٤٣ ٤٥ ْ) شرقاً [1]، وتعد مدينة كربلاء احدى المدن الدينية السياحية المهمة في العراق وفي العالم بشكل عام ، وتقع في مكان محوري بين عدد من مراكز المدن المهمة منها بغداد (١٠٦ كم)والرمادي (١١٢كم) والحلة (٤٢ كم) والنجف (٨٠ كم) وهي بهذا الموقع تقع ضمن إقليم ذو مميزات متعددة من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، كما ساهمت قدسية المدينة فضلاً عن قيمتها السياحية في تعزيز أهمية موقعها مما جعلها محط انظار سكان المحافظات العراقية الأخرى من جهة والعالم من جهة أخرى فأصبح يرتادها ملايين الزائرين والسياح سنوياً . تقع المدينة شمال شرق محافظة كربلاء ويحدها من الجنوب والغرب الأراضي الصحراوية ومن الشرق قضائي الحسينية والهندية ومن الشمال بحيرة الرزازة . وتضم المدينة (٦١) محلة وحي سكني ، والتي تتألف من ثلاثة قطاعات رئيسة هي قطاع (المركز ، الجزيرة ، الحيدرية) . ينظر الخريطتين (١، ٢).

خريطة (١)

موقع محافظة كربلاء بالنسبة لخريطة العراق

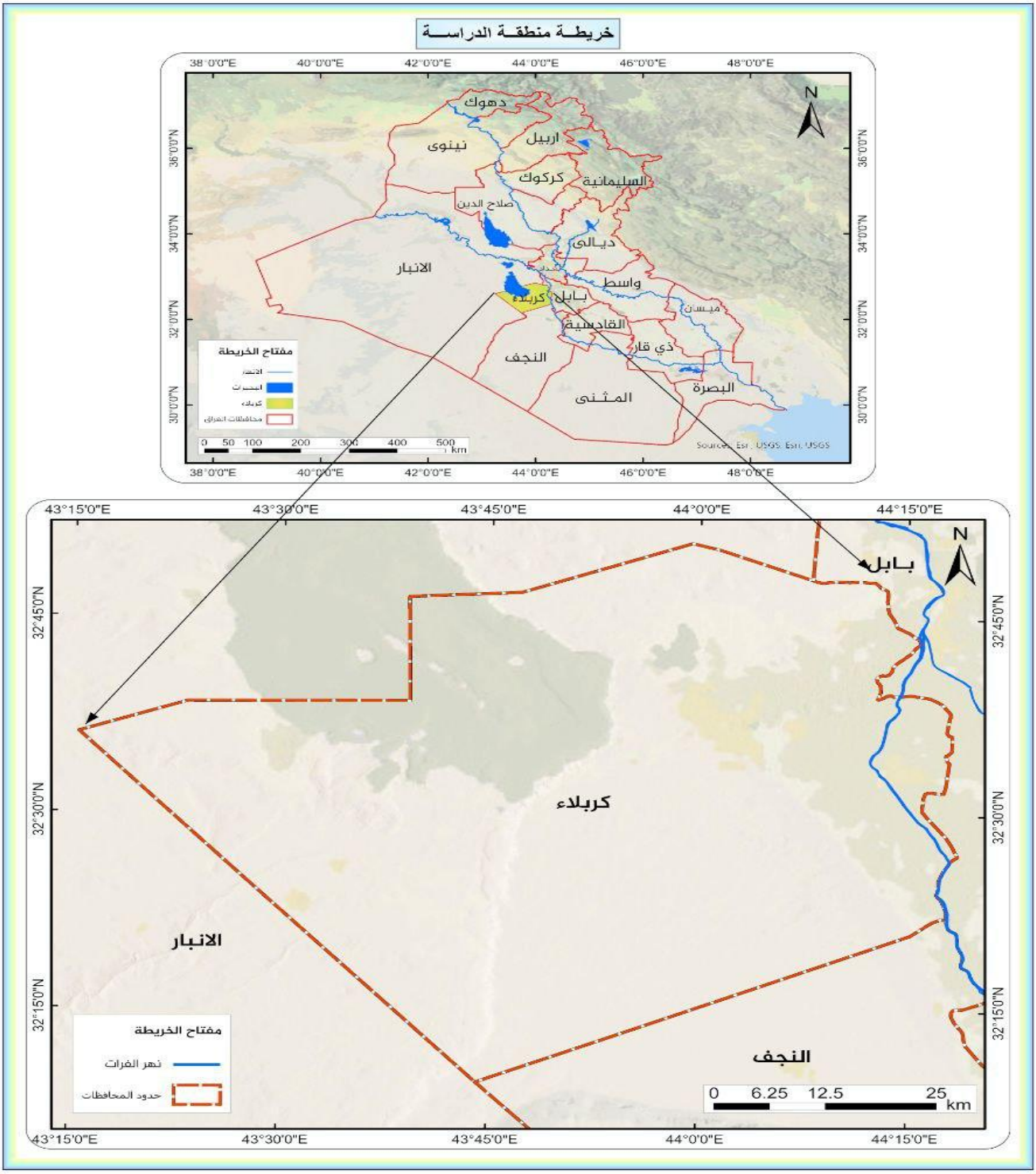

المصدر: وزارة التخطيط ، مديرية التخطيط والتنمية في محافظة كربلاء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٢ م .

خريطة (٢)

موقع وموضع مدينة كربلاء بالنسبة لمحافظة كربلاء المقدسة

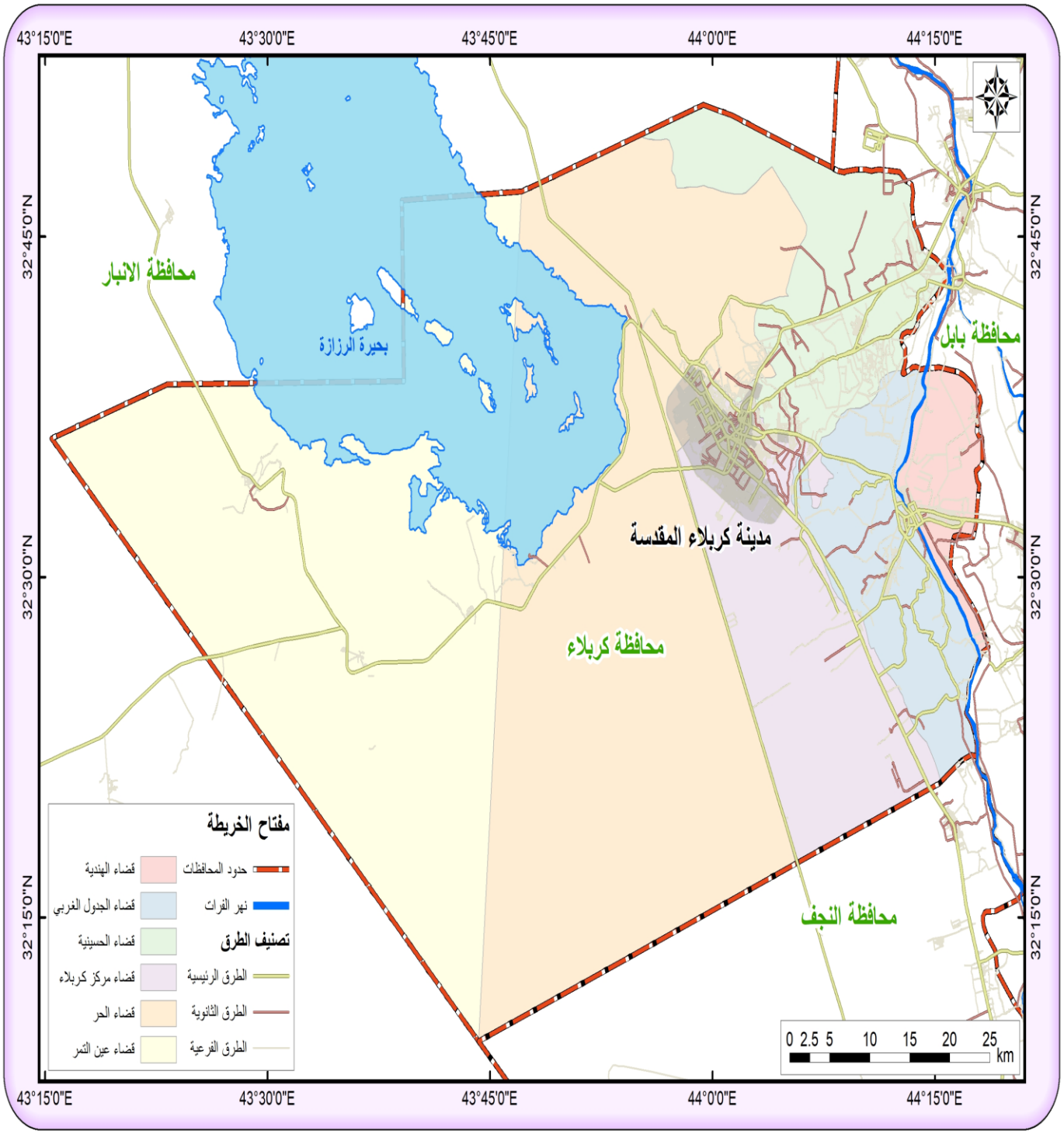

المصدر:وزارة التخطيط ، مديرية التخطيط والتنمية في محافظة كربلاء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٢ م .

للهشاشة العديد من الوجوه او المظاهر ومن بينها الهشاشة الاقتصادية (هي كل ما ينتج عن سوء التخطيط والتخبط الاقتصادي في المحافظة وتخلف الأنظمة والأدوات والوسائل المستخدمة في مجال القطاع الزراعي والصناعي والفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية او الاهلية والتي تلقي بأثرها على الوضع العام في محافظة كربلاء بضمنها منطقة الدراسة .

ان الكثير من العلماء والمختصين اهتموا بدراسة طبيعة العلاقة بين العوامل الاقتصادية والسلوك الاجرامي ولاسيما تاثير هذه العوامل في دفع بعض الافراد للخروج على اعراف وأنظمة المجتمع ، إذ ان بعض العوامل الاقتصادية مثل البطالة والفقر والتخلف الاقتصادي عوامل مساعدة ومشجعة على انحراف وارتكاب الجرائم ، [٢] .يتضح مما سبق ان ظواهرالسلوك المنحرف والعنف والتطرف والارهاب بشكل عام سواء على الصعيد الفردي ام الجماعي يعود الى اسباب اقتصادية واجتماعية وتربوية وربما سياسية اذ ان مثل هذه البيئة المولدة للتطرف والارهاب غالبا ما تكون احزمه الفقر سواء الفكر المادي ام الفقر المعنوي و من الواضح ان احزمة الفقر التي تنتشر حول المدن ومنها مدينة كربلاء غالباً ما تتسم بشيوع ثقافة وسلوكيات منحرفة عن الثقافة العامة للمجتمع الامر الذي يوفر الارضية المناسبة لإنتشار صور متعددة من السلوك المنحرف بما في ذلك ظهور بؤر للعنف والتوتر وعدم الاستقرار الذي يشجع مع مرور الوقت على الارهاب ، ولهذا تسعى الكثير من الدول بشكل جاد وباستخدام مختلف الوسائل لاحتواء مشكلة التخلف الاقتصادي ومظاهره المختلفة [٣].ولهذا يمكن القول انه ثمت علاقه تبادليه بين ظروف الحياه القاسية والبائسة ونزعة الانخراط في جماعات تبنى العنف ضد المجتمع او الدولة وتمارسه، وثمة علاقه تبادلية بين البطالة وبين توظيف تلك الكوادر للانخراط في مشروعات ارهابية ، وثمة علاقه بين انعدام فرص التعبير والتغيير السلمي وبين اللجوء الى خنادق السرية التي تخرج منها افكار التدمير والقتل وتفجير المجتمعات [٤] .

يعد التحضر أبرز أسباب الهشاشة الاقتصادية الذي يعرف بأنه التحول من حرفة الزراعة الى الحرف والأنشطة التجارية والصناعية والأنشطة الخدمية الأخرى، وينتج عن هذا التحول تطور احجام المدن وزحفها باتجاه المناطق الريفية او الزراعية لتنقل معها استعمالات الأرض الحضرية ، وينتج عن هذا التحول او التطور عدم التوازن في المستويات الاقتصادية بين الأقاليم او المحافظات المختلفة، إذ يعد التحضر سبباً مباشراً لمستوى المعيشة المرتفع كما ان التحضر يساعد على الزيادة الكبيرة في تقسيم العمل وتخصصه في تكنلوجيا العمليات الإنتاجية [٥] وهذا المنطوق لا تتصف به الدول النامية ومن ضمنها العراق لأن اغلب سكان مدنه هم غير متحضرين فأصبحت مدن العراق ذات طابع ريفي أو تحكمها سلوكيات الريف ومنها ارتفاع نسبة البطالة والفقر وضعف الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، النقل)المقدمة للسكان وسيادة الفساد الإداري والمالي وارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب زيادة الطلب عليها وبالتالي فقدت امنها بكل اشكاله وعلى رأسها الامن الغذائي .

١- الامن الغذائي والمائي

يشغل موضوع الامن الغذائي مكاناً رئيساً تسعى كل دول العالم الى تحقيقه بشكل عام والعراق ومن ضمنه منطقة الدراسة بشكل خاص ، وهناك صعوبات جمة تعترض الدول وهي تعمل من اجل الوصول الى تحقيق الامن الغذائي لمواطنيها كونه يتطلب جهوداً كبيرة وخططاً تنموية في جميع المجالات ولا سيما في مجال الإنتاج الزراعي .

لذلك يقصد بالامن الغذائي هو الوصول بالانتاج الزراعي الى مرحلة الاكتفاء الذاتي او الاقتراب منه ولا يدخل ضمن هذا المفهوم الإنتاج غير الزراعي وان كان ذلك يوفر الأموال اللازمة لتحقيق الامن الغذائي وضمان الحصول على الامدادات الغذائية الضرورية . اذ تعد مشكلة تحقيق الامن الغذائي من التحديات الكبيرة التي تسعى محافظة كربلاء الى مواجهتها والوصول الى حلول لها [٦] اذ تعاني المحافظة في السنوات الأخيرة من تراجع الانتاج الزراعي لها وعدم قدرته في سد حاجة التزايد المستمر في الطلب على المواد الغذائية الأساسية والذي نتج عن الزيادة المستمرة في عدد السكان والذي ارتفع من (٥٩٤٢٣٥) نسمة عام (١٩٩٧) الى (١٢٨٣٤٨٤) نسمة عام (٢٠٢٠) ، وبمعدل زيادة بلغت (٦،٨) للمدة (١٩٩٧-٢٠٢٠) فضلاً عن ارتفاع مستويات المعيشة ، وارتفاع مستوى الدخل الشهري للفرد ولا سيما بعد سقوط النظام السابق في (٢٠٠٣/٤/٩) [٧] .

ان محافظة كربلاء تتوفر فيها المقومات التي تسهم في تحقيق الامن الغذائي لأن الزراعة تعد النشاط الرئيسي للسكان وهي تمارس في جميع الوحدات الإدارية في المحافظة ولا يقتصر النشاط

الزراعي على نوع واحد من المحاصيل الزراعية بل يزرع فيها مختلف أنواع المحاصيل الصيفية والشتوية وبما يتلائم مع خصائص السطح والمناخ والتربة والموارد المائية الموجودة في المنطقة ولا سيما زراعة الفاكهة التي تعد الأساس الاقتصادي فيها [٨].

فيما يخص الموارد المائية في محافظة كربلاء فأنها تتمثل بالموارد المائية السطحية المتمثلة في جدولي الحسينية وبني حسن فضلاً عن المياه الجوفية .

يعد جدول الحسينية من اهم المصادر المائية السطحية في محافظة كربلاء والذي يتفرع من الضفة الغربية لنهر الفرات ثم يمر بالاراضي التي تقع الى الشرق وجنوب شرق مدينة كربلاء ، ويقع ضمن الحدود الإدارية لأقضية الحسينية والحر وقضاء كربلاء ، ويبلغ طوله اكثر من (٣٠ كم) بما في ذلك المجرى القديم ، ثم يتفرع الى فرعين هما الرشدية والهندية ، ويقع على جانبي الجدول عدداً كبيرا من القرى والبساتين التي تعتمد عليه للسقي والارواء للأراضي الزراعية [٩] .اما جدول بني حسن فأنه يتفرع ايضاً من الضفة الغربية لنهر الفرات من مقدم سدية الهندية ويقع في القسم الجنوبي الشرقي من محافظة كربلاء وتتضمن حدود المشروع ضمن الحدود الإدارية لقضاء الهندية والجدول الغربي وناحية الخيرات ، ويصل طول النهر اكثر من (٦٦ كم) بدءاً من الناظم الصدري وانتهاءً الى ذنائبه في محافظة النجف ، ويتفرع منه عددا من الجداول الفرعية وهي (الشوكية ، أبو سفن ، شط الله ، المشورب ، الدويهية ، العبد عوينات ، شط ملة، العجمية، أبو جذوع ، الاعيوج، ام الطرايد ، أبو رويه ، الزبيديات)[١٠] .

وعلى صعيد المياه الجوفية فأن لها أهمية كبيرة في محافظة كربلاء لكون هذه المياه تسهم في سد النقص الحاصل في المياه السطحية في الجهات البعيدة عن مجاري الأنهار والتي تستعمل في النشاط الزراعي ، وتظهر المياه الجوفية في منطقة الدراسة على شكل عيون او عن طريق حفر الابار الارتوازية . تتركز العيون في قضاء عين التمر ويبلغ عددها (٤) عيون كبيرة مستثمرة وهي (الزقاء ، السيب ، الحمراء ، ام الكواني) اما العيون الأخرى فهي غير عاملة في الوقت الحاضر (حتى عام ٢٠٢٢) ويبغ عددها اكثر من (٥٠) عيناً مائية . إذ يلاحظ ازدهار النشاط الزراعي بالقرب من العيون وبصورة كثيفة ولا سيما زراعة أشجار النخيل بسبب تحمله الملوحة في المياه او التربة ، اما النوع الآخر من المياه الجوفية (الابار) اذ يتحتم على المزارعين حفرها لتعويض النقص في المياه السطحية او عدم وجود عيون الماء الجوفي ، ولهذه الابار دور كبير في استثمار المزيد من الأراضي الصالحة للزراعة التي تقع غرب وجنوب غرب محافظة كربلاء المقدسة [١١] .

ان اهم المحاصيل الزراعية التي تنتجها محافظة كربلاء تأتي في مقدمتها زراعة وإنتاج الفاكهة والنخيل وهذه المحاصيل تعود على المزارعين بمردود اقتصادي عالي عند مقارنتها بمحاصيل الخضر والمحاصيل الحقلية ، كذا تزرع المحافظة محصولي الحنطة والشعير لكنها تفتقر إلى زراعة محصول الرز (الشلب) الذي منعت الدولة زراعته منذ عام (١٩٩٥) لأن زراعته تتطلب كميات كبيرة من المياه اولاً ، ولما سببته زراعته من جوانب واثار سلبية في رفع مناسيب المياه الجوفية وتملح وتغدق التربة ثانياً [١٢].

على الرغم من سعة الأراضي المستغلة بالزراعة في محافظة كربلاء الا انها لا تكفي لسد الحاجة المحلية وخاصة ما يتعلق بالمواد الغذائية الأساسية (القمح ، الشعير، التمور، الرز) بسبب ارتفاع سكان محافظة كربلاء والذي وصل الى (١٢٥٠٨٠٦) نسمة عام (٢٠١٩) والذين يتوزعون بصورة غير متكافئة بين الوحدات الإدارية التابعة للمحافظة ، ومن ملاحظة الجدول (1) ان المساحات المزروعة بمحصول القمح ارتفعت إلى (١٠٣٨٧٩) دونم عام (٢٠٢٠) بعد ان كانت (١٥١٥٩) دونم عام (٢٠١٢)، كذا ارتفع الإنتاج إلى (٩٨٠٤٠) طن عام (٢٠٢٠) بعد ان كان (١١٠٣٦) طن عام (٢٠١٢) ، اما الأراضي المزروعة بمحصول الشعير فقد انخفضت إلى (٥٠٩١) دونم عام (٢٠٢٠) بعد ان كانت (٧١٣٣) دونم عام (٢٠١٢)، اما بالنسبة للإنتاج فقد انخفض إلى (١٩٥١) طن عام (٢٠٢٠) بعد ان كان (٢٨٠٦) طن عام (٢٠١٢)، اما بالنسبة للرز

فقد بلغت المساحات المزروعة (٨٠) دونم عام (٢٠١٢) وبلغ الإنتاج لنفس العام (٥٧) طن لنفس العام ، اما بالنسبة لعام (٢٠٢٠) فلم تتم زراعة الرز في محافظة كربلاء لأسباب تتعلق بقلة الموارد المائية ولكونه يساعد على تغدق التربة ويزيد من ملوحتها فضلاً عن كلف زراعته المرتفعة . اما بالنسبة للتمور فقد ارتفعت اعداد النخيل إلى (١٢٧١٠٠٠) عام (٢٠٢٠) بعد ان كانت (١٠٢٢٠٠٠) نخلة عام (٢٠١٢) ، كذا ارتفع الإنتاج إلى (٨٠٥٥٠) طن عام (٢٠٢٠) بعد ان كان (٧٢٢٢٠) طن عام (٢٠١٢) .

جدول (1)

مؤشرات محاصيل القمح والشعير والرز والتمور في محافظة كربلاء للمدة (٢٠١٢،٢٠٢٠)

السنة	المساحة المزروعة /دونم			عدد النخيل	الإنتاج / طن			
	القمح	الشعير	الرز		القمح	الشعير	الرز	التمور
٢٠١٢	١٥١٥٩	٧١٣٣	٨٠	١٠٢٢٠٠٠	١١٠٣٦	٢٨٠٦	٥٧	٧٢٢٢٠
٢٠٢٠	١٠٣٨٧٩	٥٠٩١	-	١٢٧١٠٠٠	٩٨٠٤٠	١٩٥١	-	٨٠٥٥٠

المصدر : ١-وزارة الزراعة ، مديرية زراعة محافظة كربلاء ، قسم الإحصاء والتخطيط ، ٢٠٢١ .

٢-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ،بيانات غير منشورة ، ٢٠٢١ .

نستنتج مما سبق انه على الرغم من التوسع في زراعة محصول القمح واشجار النخيل الا ان الإنتاج لا يسد الاستهلاك المحلي ولا سيما محصول القمح ،اما بالنسبة لمحصولي الشعير والرز فقد تراجعت زراعتهما كثيراً إلى الحد الذي وصل إلى عدم زراعة محصول الرز(الشلب) في محافظة كربلاء .

اذا ما ارادت الحكومة المحلية في محافظة كربلاء توفير متطلبات الامن الغذائي للسكان الاستغلال الكامل للأراضي الزراعية المتوفرة في المحافظة والعمل على اصلاح الأراضي غير الصالحة للزراعة ولا سيما في الوحدات الإدارية التي تعاني من ضغط سكاني كبير ومخيف كما هو عليه الحال في مرز قضاء كربلاء . كذلك يتطلب من الجهات المسؤولة في المحافظة تعويض النقص الحاصل في الموارد المائية السطحية وتذبذب مياه جدولي الحسينية وبني حسن بين موسم وآخر . يتطلب منها استغلال المياه الجوفية المتوفرة بشكل كبير في المحافظة ولا سيما في قضائي عين التمر والحر والأراضي الواسعة التي تقع غرب وجنوب غرب المحافظة من اجل سد حاجة السكان الغذائية ولا سيما المواد الأساسية ويأتي في مقدمتها محصول القمح الذي يعتبر الغذاء الأساسي للسكان .

٢- القطاع الصناعي

الصناعة لغة : **صَنَعَ** الشيءَ - صَنعاً: عمله. وفي التنزيل العزيز: {وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي}. وصَنَعَهُ بعينِ فلانٍ: قام بالعمل مشمولاً برعايته. وفي التنزيل العزيز: { وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا}.(صَنِعَ) - صَنَعاً: مَهَرَ في الصُّنع. فهو صَنِعٌ.(أَصْنَعَ) (صَنَّعَهُ): مبالغة في صَنَعَهُ.. وفي التنزيل العزيز في مخاطبة سيدنا موسى: {وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي}.(تَصَنَّعَ): تظاهر بما ليس فيه.(اسْتَصْنَعَ) فلاناً كذا: طلب منه أن يصنعه له.(التَّصْنِيعُ): جعْل الأمة صناعية بالوسائل الاقتصادية ونشر الصناعة فيها. (الصَّانِعُ): مَن يصنَعُ بيديه. و- مَنْ يحترِفُ الصناعة يسمى صُنَّاع. (الصِّنَاعَةُ): حرفةُ الصانع. و- كلُّ عِلم أو فنّ مارسَه الإنسان حتى يمهر فيه ويصبح حرفة له.(الصَّنَاعِيَةُ): يقال: قوم صَنَاعِيَة: يحسنون جمع المال واستثماره.(الصِّنَاعِيُّ): ما يستفاد بالتعلم من أرباب الصناعات.

وـ ما ليس بطبيعي. يقال: حرير صِناعِيٌّ. و(المصدرُ الصناعيُّ).(والصَّنِيعُ): كلُّ ما صُنِع من خيرٍ ونحوه. والفعل الحسن.(المَصْنَعُ): الموضع تمارَسُ فيه صِناعةٌ أو صناعات مختلفة [١٣] .

اما اصطلاحاً فتعني الصناعة (كل الأنشطة التي يقوم الانسان من خلالها تحويل المادة الأولية من شكل إلى شكل آخر يترتب عليه تغير في استخدامها، وقد يتم التحويل بالطرق الطبيعية أو الكيميائية أو من خلال كلتا الطريقتين)[١٤] .كما يتضممن مفهوم الصناعة في انها تنصب في جوهرها على مسألة طريقة الإنتاج وهذا الجوهر يستند على استغلال واكتشاف الطرق والأساليب التي تحسن من انتاج الثروة وبالدرجة الأساس في عمليات الصناعات التحويلية [١٥] ، كما يمكن تعريف الصناعة بأنها (مجموعة المؤسسات او المنشآت التي يمكنها تقديم منتجات للمستهلكين في سوق أو مكان ما ولها القدرة في تقديم العديد من المنتجات البديلة لكل من المؤسسات الأخرى)[١٦] .

تعرف هيئة الأمم المتحدة الصناعة، والذي يعد أكثر شمولاً من التعاريف السابقة بانها تحويل مواد عضوية اوغير عضوية بعمليات فيزياوية أو كيمائية إلى منتجات أخرى وبكل الوسائل أو الطرق المنجزة سواءً كان ذلك بشكل آلي أو بالأيدي العاملة الاعتيادية وسواء كان الإنجاز في مصنع أو في ورشة أو في بيت [١٧] .

وبناءً على ما سبق يتضح أن الصناعة من الأنشطة الاقتصادية القادرة على تأمين حاجات الانسان كماً وكيفاً بالإضافة الى الوفورات الاقتصادية والاجتماعية التي تخلقها في البيئات التي تقوم فيها وهذا يساهم في احداث تغيرات كبيرة وجذرية في جغرافية توطنها ، وبناءً على ذلك فقد حظيت الأنشطة الاقتصادية ومنها القطاع الصناعي بمكانة مرموقة في اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية [١٨] .

أبرز المنشآت الصناعية في مدينة كربلاء هي مصنعي تعليب والبان كربلاء ، ففي مايخص معمل تعليب كربلاء تأسس في عام (١٩٦٢) وبلغت كلفت انشاءه حوالي (٥٠٠) ألف دينار وكان حينها مصنعاً صغيراً بدأ بتصنيع وتعليب معجون الطماطم وبعض المربيات الغذائية، وكان تابعاً للشركة العامة للتعليب الحكومية، وتطور فيما بعد ليُصبح عبارة عن مجموعة مصانع وله فروع في عدد من المحافظات العراقية ويُصّنع عدداً مختلفاً من المواد الغذائية المعلبة، واشتهرت منتجات تعليب كربلاء في الثمانينيات وأصبحت تسوق بكيمات كبيرة للأسواق المحلية لكثرة الطلب عليها من قبل المواطنين لجودتها العالية .ومن ثم باعت الدولة تلك المصانع في عام (١٩٨٩) لعدد من المستثمرين في القطاع الخاص مع كوادرها العاملة فيها ومن ضمنها نحو(٢٥٠٠)عامل كانوا يعملون في مصانع كربلاء، وتغير اسمها من مصانع تعليب كربلاء الى شركة تعليب كربلاء الا أن الحصار الاقتصادي وتردي الواقع الزراعي ما بعد سنة(١٩٩١) أثر سلباً على المصانع برغم تمكنها من الحفاظ على نشاطها بفضل الدعم الحكومي البسيط لها

ونتيجة الإهمال الكبير الذي يرافقه قلة الدعم الحكومي بعد سنة (٢٠٠٣) وحرمان آلاف الأيدي العاملة من عملهم والاتكال على الاستيراد في المجالات كافة، أدى الى تراجع الإنتاج تدريجياً واقتصر الانتاج على صناعة الدبس والخل فقط وغلق الصناعات الأخرى بعد إنّ كانت تنتج آلاف الاطنان سنوياً من المنتجات الغذائية المعلبة وبجودة عالية وتصدر خارج المحافظة وأصبحت صناعة التعليب غير مجدية لأنها تعتمد على محاصيل زراعية مستوردة فضلا عن منافسة المنتج الأجنبي الأقل سعرا منها في الأسواق المحلية وبلغ عدد العاملين في مصانع تعليب كربلاء لا يتجاوز الـ (٩٠) شخصاً في وقت اجراء الدراسة بعد ان كانت تُشغل نحو ألف عامل بثلاث وجبات خلال اليوم الواحد قبل عام (٢٠٠٣).[١٩]

ففي عام (٢٠٢١) تم منح اجارة استثمارية الى شركة تعليب كربلاء للمواد الغذائية المحدودة لتشغيل وصيانة وتحديث مصانع تعليب كربلاء على مساحة (١٣٠) دونم في المعملجي وبكلفة تجاوزت (١٤٥) مليون دولار، والهدف من المشروع المساهمة في تطوير القطاع الصناعي في محافظة كربلاء المقدسة وتقليل نسبة البطالة حيث سوف يوفر اكثر من (١٠٠٠) فرصة عمل بالإضافة الى تطوير خبرات الكوادر الصناعية من خلال استخدام تكنولوجيا متطورة بالإضافة الى تحسين المستوى القطاع الصناعي بتقديم خدمات مميزة [٢٠].

اما ما يخص معمل البان كربلاء (البان الوسام) فأنه يعد أحد الصروح الاقتصادية في وتأسس المعمل مطلع السبعينات وهو من المصانع الحكومية الكبيرة المتخصصة في صناعة الألبان ومشتقات الحليب وتحول إلى مصنع قطاع خاص نهاية عام (١٩٨٨ وعلى الرغم من ذلك تعرض المعمل إلى خسائر كبيرة تصل إلى ملايين الدنانير بسبب الإهمال الحكومي والمنافسة الكبيرة مع المنتجات الإيرانية التي تدخل من دون ضوابط ، ومن الأسباب الأخرى للخسائر هي صعوبة تسويق إنتاج المعمل، إضافة إلى قطع الطريق الذي يعيق دخول وخروج المنتجات من والى داخل كربلاء، وقلة كمية وقود مولدات الكهرباء التي تزود المعمل من قبل الحكومة، فضلا عن الإهمال الكبير من قبل الدولة للقطاع الصناعي والعاملين فيهمما أدى إلى تقليص عدد العاملين والاداريين في المعمل إلى اقل من (١٠٠) عامل .

ان القطاع الصناعي في محافظة كربلاء يعاني من العديد من المعوقات التي تقف حائلاً في سبيل تطوره وتقدمه ومنها قدم المنشآت والمؤسسات الصناعية وبدائية الأساليب المتبعة في القطاع الصناعي وعدم ادخال التقنية الحديثة في العمليات الصناعية فضلا عن عدم قدرتها في منافسة البضائع المستوردة من الخارج، كما ان معظم الصناعات الكبيرة الحجم في المحافظة تعود للقطاع العام والتي تعاني من ترهل كبير في الإنتاج وقلة الصيانة والإجراءات الروتينية المعقدة فضلاً عن انتشار الفساد الإداري والمالي في تلك المؤسسات ، اما بالنسبة للمؤسسات المتوسطة الحجم او الصغيرة فالجزء الكبير منها يعود الى القطاع الخاص .

بلغ عدد المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كربلاء (١٩) منشأة عام (٢٠١٨) وبلغ عدد المشتغلين فيها (١١٣٥) عاملاً وبلغت قيمة الأجور والرواتب (٨٨٨٥٨٩٤) الف دينار سنويا ، كما بلغت قيمة الإنتاج (٣٩٥٣٦٩٧٢) الف دينار، وبلغت قيمة مستلزمات الإنتاج (١٩٢١٧٤٥٢) الف دينار ، اما في عام (٢٠١٩) بلغ عدد المنشآت الصناعية الكبيرة (٢١) منشأة وبلغ عدد المشتغلين فيها (١٢٩٧) عاملاً ، وبلغت قيمة الأجور والرواتب (١١١٩١٧٨٣) الف دينار وبلغت قيمة الإنتاج (٣٧٦٦٠٦٨٣) الف دينار ، وبلغت قيمة مستلزمات الإنتاج (١٣٦٧٨٦٧١) الف دينار[٢١] . ينظر جدول (2) والشكل (1) .

جدول (2)

عدد المنشآت والمشتغلين وأجورهم وقيمة الانتاج ومستلزمات الانتاج في المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كربلاء للمدة (٢٠١٨-٢٠١٩)(ألف دينار)

ت	السنة	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	الأجور والرواتب	قيمة الانتاج	قيمة مستلزمات الانتاج
١	٢٠١٨	١٩	١١٣٥	٨٨٨٥٨٩٤	٣٩٥٣٦٩٧٢	١٩٢١٧٤٥٢
٢	٢٠١٩	٢١	١٢٩٧	١١١٩١٧٨٣	٣٧٦٦٠٦٨٣	١٣٦٧٨٦٧١

المصدر: وزارة التخطيط ، مديرية إحصاء محافظة كربلاء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٢ .

شكل (١)

عدد المنشآت والمشتغلين وأجورهم وقيمة الانتاج ومستلزمات الانتاج في المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كربلاء للمدة (٢٠١٨-٢٠١٩)

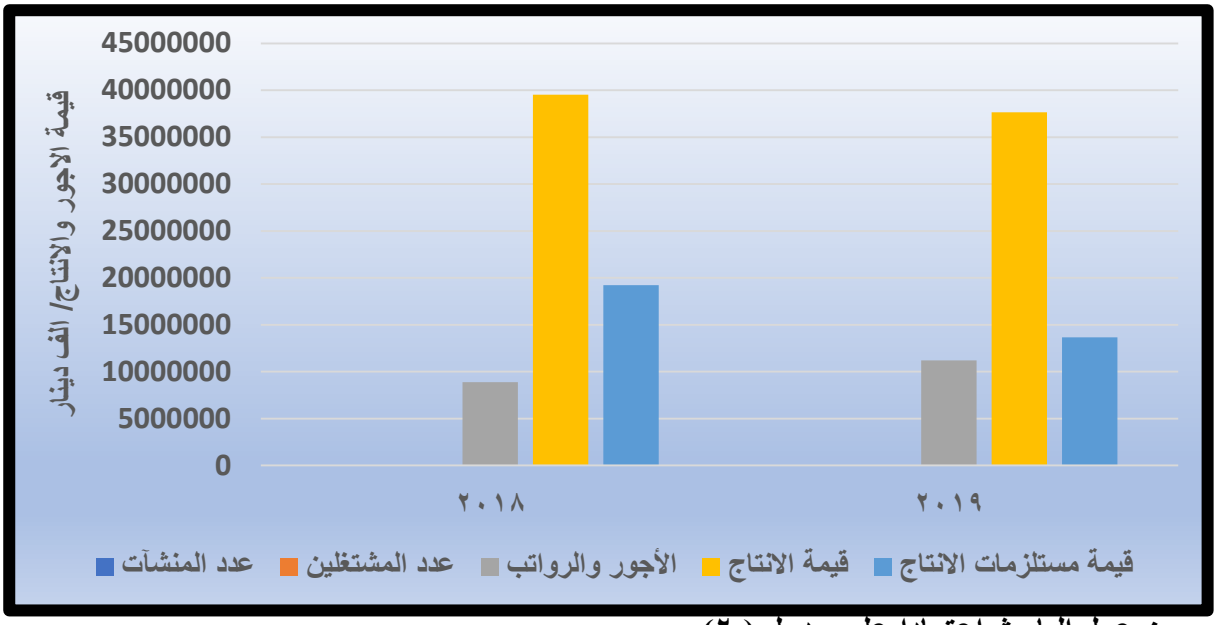

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على جدول (٢)

بلغ عدد المنشآت الصناعية المتوسطة في محافظة كربلاء (٤) منشآت عام (٢٠١٩) وبلغ عدد المشتغلين فيها (١٥) عاملاً وبلغت قيمة الأجور (٨٩٦٠٠) الف دينار سنويا ، كما بلغت قيمة الإنتاج (١٧٠٣٢٥٠) الف دينار ، وبلغت قيمة مستلزمات الإنتاج (٣٩١٨٢٤) الف دينار ، اما في عام (٢٠٢٠) تراجع عدد عدد المنشآت الصناعية الصغيرة الى (٣) منشآت وبلغ عدد المشتغلين (١٧) عاملاً ، وبلغت قيمة الأجور والمزايا (٩٣٢٢٤) الف دينار وبلغت قيمة الإنتاج (١٢٥٦٠٠٠) الف دينار ، وبلغت قيمة مستلزمات الإنتاج (٤٠٢٠١٥) الف دينار[٢٢] . ينظر جدول (٣) والشكل (٢) .

جدول (٣)

عدد المنشآت والمشتغلين وأجورهم وقيمة الانتاج ومستلزمات الانتاج في المنشآت الصناعية المتوسطة في محافظة كربلاء للمدة (٢٠١٩-٢٠٢٠)(ألف دينار)

ت	السنة	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	الأجور والمزايا	قيمة الانتاج	قيمة مستلزمات الانتاج
١	٢٠١٩	٤	١٥	٨٩٦٠٠	١٧٠٣٢٥٠	٣٩١٨٢٤
٢	٢٠٢٠	٣	١٧	٩٣٢٢٤	١٢٥٦٠٠٠	٤٠٢٠١٥

المصدر: وزارة التخطيط ، مديرية إحصاء محافظة كربلاء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٢ .

شكل (٢)

عدد المنشآت والمشتغلين وأجورهم وقيمة الانتاج ومستلزمات الانتاج في المنشآت الصناعية المتوسطة في محافظة كربلاء للمدة (٢٠١٩-٢٠٢٠)

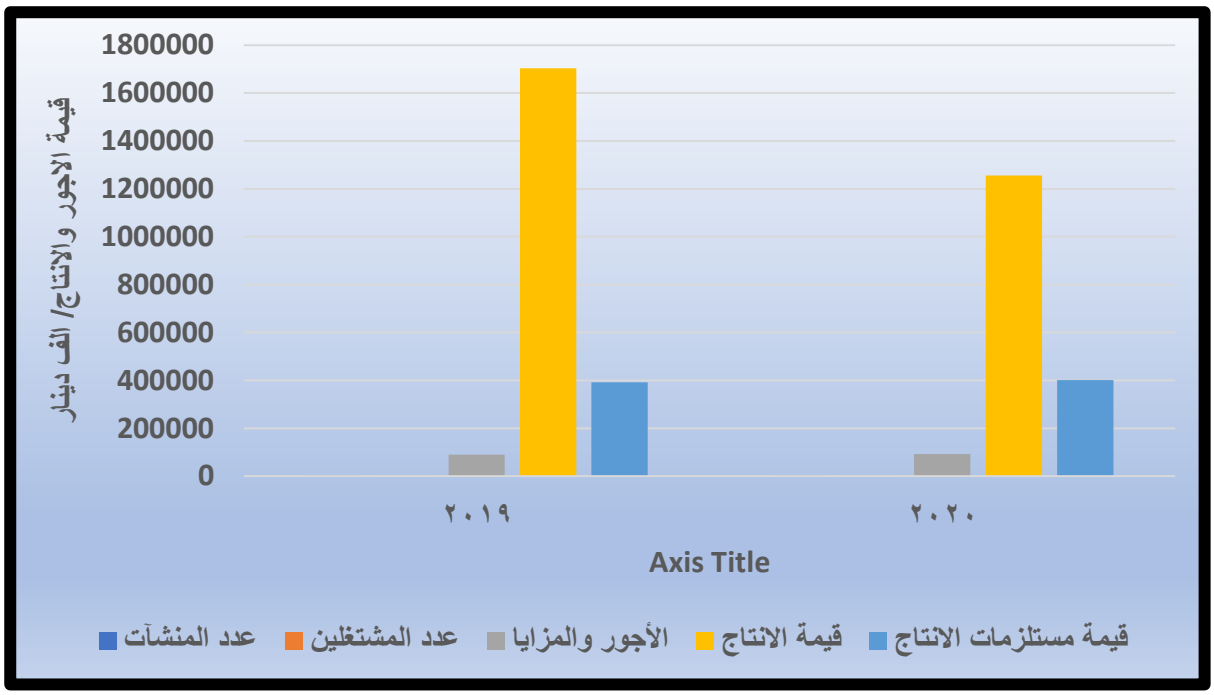

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على جدول (٣)

اما عدد المنشآت الصناعية الصغيرة لعام (٢٠١٨) بلغ (٣٦٤٦) منشأة وبلغ عدد المشتغلين فيها (١٢٠٦٣) عاملا وبلغت قيمة الأجور والمزايا (٤٩٣٥٩٧٢٢) الف دينار، وبلغت قيمة الإنتاج (٢٨٠٤٧٢٩٥٨) الف دينار وبلغت قيمة مستلزمات الإنتاج (١٣١٥٩٦٧٦٢) الف دينار . اما في عام (٢٠١٩) تراجع عدد المنشآت الصغيرة بشكل كبير وبلغ عددها (١٣٥٨) منشأة وبلغ عدد المشتغلين فيها (٥٦٠٤) عاملا وبلغت قيمة الأجور والمزايا (٢٦٥٧٩١٥٧) الف دينار، وبلغت قيمة الإنتاج (١٥٦٠١٩٨٦٤) الف دينار وبلغت قيمة مستلزمات الإنتاج (٧٧٢٠٤١٢٢) الف دينار[٢٣] . ينظر جدول (٤) والشكل (٣).

جدول (٤)

عدد المنشآت والمشتغلين وأجورهم وقيمة الانتاج والمستلزمات في المنشآت الصناعية الصغيرة في محافظة كربلاء للمدة (٢٠١٨-٢٠١٩) (الف دينار)

ت	السنة	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	الأجور والمزايا	قيمة الانتاج	قيمة مستلزمات الانتاج
١	٢٠١٨	٤٣٦٤٦	١٢٠٥٣	٤٩٣٥٩٧٢٢	٢٨٠٤٧٢٩٥٨	١٣١٥٩٦٧٦٢
٢	٢٠١٩	١٣٥٨	٥٦٠٤	٢٦٥٧٩١٥٧	١٥٦٠١٩٨٦٤	٧٧٢٠٤١٢٢

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الإحصاء الصناعي ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٢.

شكل (٣)

عدد المنشآت والمشتغلين وأجورهم وقيمة الانتاج والمستلزمات في المنشآت الصناعية الصغيرة في محافظة

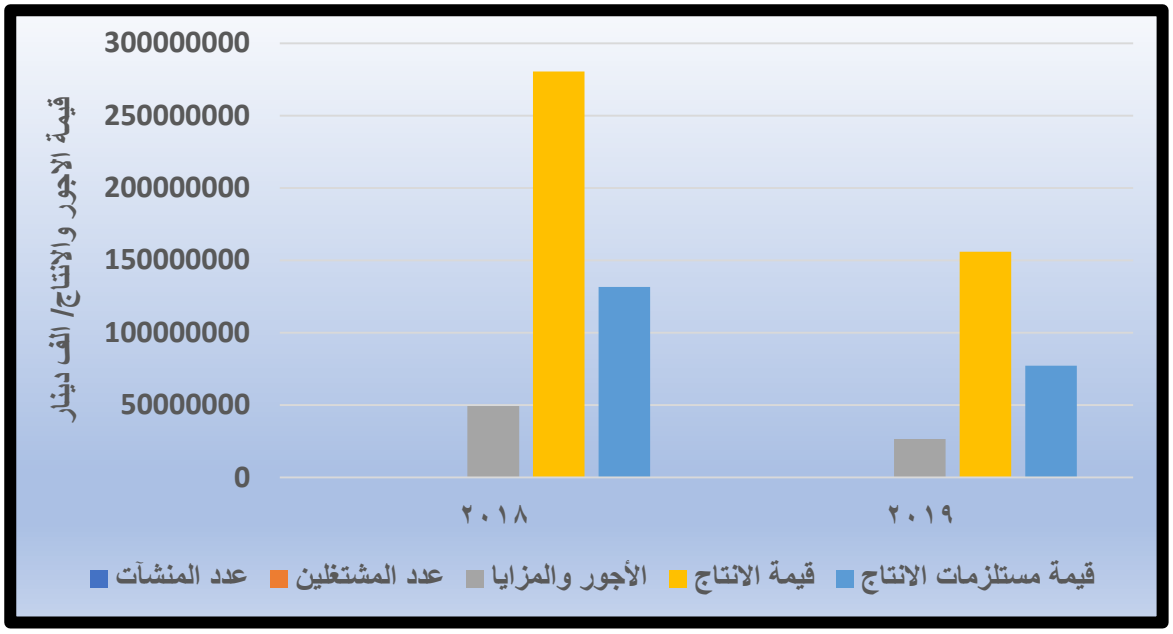

كربلاء للمدة (٢٠١٨-٢٠١٩)

المصدر: من عمل الباحث اعتماد على الجدول (٤)

نستنتج مما سبق وبعد استعراض الضعف الاقتصادي والذي انتج هشاشة اقتصادية وهذه الأخيرة اثرت على التفاعلات والتداخلات والتركيبات المعقدة بين الأرض والاقتصاد ، وفي حالة العراق إذ ضعفت هذه العلاقة مما أثر سلباً على الجيو اقتصادية العراقية وهذا بدوره أثر كثيراً على ضعف الجيوبولتيك العراقي وفقدان العراق لمركزه في التأثير الدولي وثقله في مقياس وزن الدول بسبب غياب الجيوبولتيك والتخطيط الاستراتيجي الذي يعد أساس التنمية الشاملة ، إذ يضعف الدولة داخلياً ويأثر سلباً على حضورها الدولي ، على الرغم من ان العراق يمتلك مقومات اقتصادية هائلة وانما الامر يعود الى ضعف الإدارة وسيادة الفساد وضعف الحافز الوطني .

٣-القطاع التجاري:

التجارة في اللغة :هي البيع والشراء وهي لفظ عربي مفردها اللغوي تجر يتجر تجراً. وتجارة باع وشرى وهو فعل اخذ من الاسم تاجر والتاجر هو الذي يبيع ويشتري وهو الحاذق بالأمر([٢٤]) ، والتجارة مأخوذة من مادة (تجر) (تَجَرَ يَتْجُرُ تَجْراً وتِجَارَةً باع وشرى وكذلك اتَّجَرَ وهو افْتَعَل وقيل: التجارة تقليب المال وتصريفه لطلب النماء، ويقال أتجر يتجر، ويقال تجر يتجر تجراً وتجارة والجمع تجار كصاحب وصحاب ، وقال الراغب التجارة : التصرف في رأس المال طلباً للربح: قال: وليس في كلامهم تاء بعدها جيم غير هذا اللفظ قال الشاعر : والتاء قبل الجيم أصلاً لا تجي إلا لتجر نتجت ومرتجي [٢٥].

أمّا في الاصطلاح فأن التجارة عبارة عن شراء شيء ليباع بالربح، والبيع - كالشراء - من الأضداد، قد يطلق أحدهما ويراد به الآخر، ولهذا يسمى كل من الطرفين في هذا العقد بائعاً وبيعاً، قال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا. ولكن المتبادر عند الإطلاق انصراف لفظ البائع الى باذل السلعة، والمشتري الى باذل الثمن، فالبائع من اخرج الشيء من ملكه، والمشتري من أدخله إلى ملكه وبذل في مقابله الثمن ([٢٦]).

للتجارة الدور الاساس في سد حاجات المجتمع، من خلال توفير السلع والخدمات ، وذلك لأن التجارة احد وجوه المعاش الطبيعية الثلاثة الزراعة، الصناعة، التجارة، والتاجر هو العنصر الأهم في هذا النشاط الاقتصادي، والتجارة مسوغة ممارستها، ذلك ان الله عز وجل - شرع التجارة توسعا منه على عباده، فإن لكل فرد ضرورات من السلع مما لا غنى عنها ما دام حياً، وبما أن الانسان لا يستطيع وحده ان يؤمن كل حاجاته ومعطياته، لذا اصبح مضطرا الى جلبها من غيره، وليس ثمة طريقة افضل من البيع والشراء أو التجارة [٢٧].

تعتبر التجارة (من أهم الأنشطة الاقتصادية التي ترتكز عليها الدول، نظراً لما تقتضيه الحاجة الاقتصادية من تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج ؛ إذ تعتبر السبيل الوحيد لجميع الدول للخروج من حالة العزلة وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ورغم اختلاف النظم السياسية والاقتصادية والقانونية لهذه لدول إلا أنها كانت الحل المناسب للدول التي كانت تنتج سلعاً أو خدمات وبضائع لغرض التصدير وتبادلها بمنتجات الدول الأخرى التي لا تستطيع إنتاجها بسبب عدم توفرها للمواد الأولية أو كانت أي تكاليفها مرتفعة ، فأصبحت التجارة الدولية تقوم على مبدأ التخصص وتقسيم العمل بين الدول[٢٨].

فعلى مستوى مدينة كربلاء تعتبر المناطق والشوارع التجارية جاذبة للسكان بفعل الفعاليات الاقتصادية الموجودة فيها والفعاليات الحضرية كالتبضع مثلا وفرة المراكز الطبية والمحلات بمختلف انواعها والمراكز التجميلية والمدراس وغيرها ،اي انها تقوم بخدمة اعداد كبيرة من السكان سواء المحليين أو القادمين من مناطق أخرى من المحافظة أو المحافظات العراقية الأخرى، وعادة ما تتفرع هذه الشوارع من المنطقة المركزية وتخترق بنية المدينة باتجاه الاطراف لتكون حلقة وصل بينها وبين تلك المناطق.

تأخذ استعمالات الارض التجارية في المدينة العديد من الأنماط استجابة للعديد من المؤثرات المكانية والحضرية وتقف على رأس هذه العوامل الحاجات وتنوعها اليومي والاسبوعي والفصلي وتتخذ التوزيع التالي ([٢٩])

أ ـ منطقة الاعمال المركزية : تعتبر القلب التجاري للمدينة وتشهد تركزاً شديداً للمحال التجارية على مختلف انواعها واحجامها اضافة الى تجارة الجملة والمفرد ومؤسسات الخدمات التجارية الاخرى كالمطاعم والفنادق الراقية والمصارف وشركات السياحة وتلتقي عندها اهم الشوارع وطرق المدينة الرئيسية وتشهد هذه المنطقة اعلى كثافة في الاستعمال التجاري من اي منطقة اخرى في المدينة .

ب- المنطقة التجارية الثانوية: وتظهر عند تقاطع الشوارع الرئيسية او في اطراف المنطقة التجارية المركزية وتحدد عملية توقيعها المكاني طبقة التسوق وتوفير طرق النقل وابرز الاستعمالات التجارية ضمن الاسواق الواضحة فيها (سوق ابن الحمزة ، سوق باب السلالمة).

ت- الشوارع التجارية الرئيسة : تتفرع هذه الشوارع من المنطقة التجارية المركزية وتشكل بنية المدينة وهي بهذه الصورة تشكل حلقة وصل بين المناطق السكنية و الصناعية وبين المنطقة التجارية المركزية وهي (شارع قبلة الامام الحسين (عليه السلام ،شارع الجمهورية ،شارع قبلة الامام العباس عليه السلام، شارع الامام علي عليه السلام ، شارع السدرة ، شارع باب بغداد ،شارع صاحب الزمان عليه السلام ،شارع التربية ، شارع ميثم التمار ، شارع الحر الرياحي ، شارع المحيط) أمّا بالنسبة للشوارع التجارية التي تقع خارج مركز المدينة هي (شارع المجمعات التجارية ، شارع حمزة الصغير، شارع احمد الوائلي ، شارع حي العامل ، شارع العلقمي).

بلغ عدد العاملين الكلي في التجارة الداخلية في محافظة كربلاء(٣٥١٠٣) عاملاً لعام (٢٠١٣) أمّا عدد المنشآت فبلغت (٢٢١٨٣) منشأة تجارية للعام نفسه ، وارتفع عدد العاملين في المنشآت التجارية في المحافظة إلى (٤٣٩٧٤) عاملاً في عام (٢٠٢١) أمّا عدد المنشآت التجارية فأنها انخفضت إلى (١٦٣٢٥) منشأة للعام نفسه . ينظر جدول (٥).

جدول (٥)

عدد العاملين وعدد المنشآت في التجارية الداخلية في محافظة كربلاء للاعوام (٢٠١٣،٢٠٢١)

السنة	عدد العاملين	عدد المنشآت
٢٠١٣	٣٥١٠٣	٢٢١٨٣
٢٠٢١	٤٣٩٧٤	١٦٣٢٥

المصدر: وزارة التخطيط ، إحصاء التجارة الداخلية لمحافظة كربلاء، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٢.

بعد استعراض الضعف الاقتصادي الذي انتج هشاشة اقتصادية التي اثرت على التفاعلات والتداخلات والتركيبات المعقدة بين الأرض والاقتصاد ، وفي حالة العراق حيث ضعفت هذه العلاقة مما أثر سلباً على الجيو اقتصادية العراقية وهذا بدوره أثر بشكل كبير على ضعف الجيوبولتيك العراقي وفقدان العراق لمركزه الدولي وثقله في مقياس وزن الدول بسبب غياب الجيوبولتيك وغياب التخطيط الاستراتيجي التي هي أساس التنمية الشاملة حيث يضعف الدولة داخلياً ويضمر حضورها الدولي على الرغم من إنّ العراق يمتلك مقومات اقتصادية هائلة وعظيمة ، وان الامر يعود إلى ضعف الإدارة وانتشار الفساد وضعف الوطنية وحل محلها اشباع الاهواء الشخصية على حساب مصلحة البلد .

الاستنتاجات

١- وجدت الدراسة ان المدينة تعاني من تخلف الأنظمة الاقتصادية وعدم وجود خطط واضحة للنهوض بالقطاع الاقتصادي في المدينة وبكافة القطاعات (الزراعية والصناعية والتجارية).
٢- تعاني المدينة من تراجع الإنتاج الزراعي بشكل كبير بسبب غياب الدعم الحكومي للمزارعين واستخدام الأساليب الزراعية البدائية في الزراعة فضلاً انخفاض مناسيب المياه في نهر الفرات والجداول المتفرعة عنه في منطقة الدراسة وبالتالي انحسار الأرضي الصالحة للزراعة بسبب ارتفاع نسبة الملوحة ، فضلاً عن قلة وتذبذب الامطار الساقطة .
٣- تأخر الصناعة الوطنية وعدم قدرتها على منافسة البضائع المستوردة بسبب عدم وجود خطط كفيلة لتنمية هذا القطاع المهم في دعم الاقتصاد الوطني والمحلي .بسبب الإهمال المتعمد في دعم الصناعة الوطنية ومنها معمل البان كربلاء ومعمل التعليب وغيرها الكثير من المصانع مما دفع بالسوق العراقي بالاعتماد على الاستيراد من الخارج.

المقترحات

١- اعتماد استراتيجية للنهوض بالجانب الزراعي بتمويل المزارعين بهدف تنمية انتاجهم الزراعي او الحيواني ودعم وسائل الإنتاج بالمعدات الحديثة التي تفتقر اليها الزراعة في العراق ، فضلاً عن دعم صغار المزارعين من خلال تأسيس صندوق تمويل خاص بهم بحيث يقدم القروض الميسرة ويشارك في عمليات التسويق وتقديم الخدمات لغرض تشجيع الصناعات الزراعية من اجل احتواء البطالة بين العاطلين عن العمل وممارسة هذه المهنة وتوسيع قاعدة الإنتاج في الأمد القريب .

٢- وضع خطة استراتيجية لتأسيس قاعدة متينة للقطاع الصناعي تعتمد الخبرة والتكنلوجيا الحديثة وتفعيل دور القطاع الصناعي والحد من المشاكل التي تعرقل الصناعة الوطنية من خلال بناء نواة تجمعات صناعية تعتمد على المنشأة الصناعية الكبيرة ذات الإنتاج الواسع والنوعية الجيدة لتستطيع منافسة البضائع المستوردة ، فضلاً عن وضع عدداً من الحوافز والامتيازات

التي تشجع المواطنين على دعم المنتوج المحلي . فضلاً عن العمل على تغير هيكل الصناعة من القطاع العام الى القطاع الخاص وتحسين البنية التحتية للقطاع الصناعي .

قائمة الهوامش والمصادر

(١) سمير فليح حسن ، الوظيفة السكنية لمدينة كربلاء (دراسة في جغرافية المدن)، رسالة ماجستير ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥، ص ٣ .
(٢) سلام عبد علي العبادي ، تأثير بعض معايير التراتب الاجتماعي في ارتكاب جرائم السرقة ، رسالة ماجستير ، قسم الاجتماع ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ٩٤-٩٩.
(٣) خلف المفتاح ، مكافحة الإرهاب بتجفيف منابع الفقر والظلم ، بحوث منشور على الموقع:
http://furat.alwehda.gov .sy Kuttab-a.asp?filename.

(٤) ستيفن بي جنكيز ، جون مايكل رايت ، اتجاهات جديدة بين تحليل عدم التكافئ والفقر ، مجلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، العدد (٣٦٣)، الكويت ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠ .
(٥) سيف الدين ، ميرفت مصطفى ، التحضر السريع ومشكلاته ، مجلة عالم الفكر ، وزارة الاعلام ، الكويت ،١٩٧٩ ، ص ٦٣-٦٦ .
(٦) حسين جعاز ناصر ، نهاد خضير كاظم ، تحليل جغرافي للامن الغذائي في محافظة كربلاء خلال سنة ٢٠١١ ، مجلة الباحث ، العدد الخاص بمؤتمر جامعة كربلاء الأول ، الجزء الأول ، ٢٠١٢ ، ص ٥٦٣ .
(٧) وزارة التخطيط ، مديرية الإحصاء في محافظة كربلاء ، الإحصاء السكاني ، ٢٠٢٢ .
(٨) عباس عبد الحسين المسعودي ، دور التنمية الريفية في تطوير الاستيطان الريفي في محافظة كربلاء ، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ٧٨ .
(٩) علي حسين ناصر ، نمو وتوزيع سكان محافظة كربلاء ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٩ ، ص ١٧٤ .
(١٠) رياض محمد علي المسعودي ، الموارد المائية ودورها في الإنتاج الزراعي في محافظة كربلاء ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠٥ – ١١٣ .
(١١) حسين جعاز ناصر ، نهاد خضير كاظم ، مصدر سابق ، ص ٥٧٢-٥٧٣ .
(١٢) رياض محمد علي المسعودي ، مصدر سابق ، ص ٩٢ .
(١٣) الصناعة في اللغة العربية ، المعجم الوسيط على الرابط https://www.maajim.com/dictionary
(١٤) سعد جاسم محمد ، محمد سالم ضو ، الهادي بشير ، جغرافية الصناعة أسس وتطبيقات وتوزيعات مكانية ، ط١ ، دار شموع الثقافة ، بنغازي ، ليبيا ، ٢٠٠٢م ، ص١١ .
(١٥) محمد سلمان حسن ، التخطيط الصناعي ، ترجمة : موفق حسن محمود ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، بلا سنة ، ص ١٢ -١٣
(١٦) (Hill,w, & Jones, G,R,Strategic Management theory, An Integrted Approach 5nd .ed, Houghton Miffin company , USA, 1992 , p72 .
(١٧) عبد خليل فضيل ، دراسات في الجغرافية الصناعية ، مطبعة التعليم العالي ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ م، ص ٧ .
(١٨) محمد ازهر السماك ، جغرافية الصناعة بمنظور معاصر، مصدر سابق ، ص ٣.
(١٩) شركة تعليب كربلاء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٢.
(٢٠) هيئة استثمار محافظة كربلاء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٢ .
(٢١) وزارة التخطيط ، مديرية إحصاء محافظة كربلاء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٢ .
(٢٢) وزارة التخطيط ، مديرية إحصاء محافظة كربلاء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٢ .

(٢٣) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الإحصاء الصناعي ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٢.
(٢٤)، مكانة التجارة عند العرب في الإسلام وقبله ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، المجلد ١٦، العدد ٧، ٢٠٠٩، ص ٥٠١ .
(٢٥) زبن عزيز خلف العسافي ، التجارة ودلالاتها في القرآن الكريم ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإسلامية ،المجلد ٢ ، العدد ٦ ، ٢٠١٠ ، ص ١٢٥.
(٢٦) زبن عزيز خلف العسافي ، المصدر نفسه ، ص ١٢٦ .
(٢٧) عبد الباسط مصطفى الرفاعي، المصدر السابق ، ص ٥٠٢ .
(٢٨) حاتم غائب سعيد ، التجارة ودورها في التنمية الاقتصادية من منظور قانوني ،مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد ٦ ، العدد ٢٢ ، ٢٠١٧ ، ص ٩٥-٩٦ .
(٢٩) سجى سعد احمد عواد ، الخدمات والشوارع التجارية في مدينة كربلاء قضاء الحر نموذجاً، مجلة الباحث ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة كربلاء، العدد السادس والثلاثون ، ٢٠٢٠، ص ٢٨٥-٢٩٧.